مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد السابع / الجزء(1) - جوان 2017

OEB Univ. Publish. Co.

التنمية ومعضلة اللامساواة في النظام الدولي المعاصر: الدول النامية أنموذجا

Development and the dilemma of inequality in the contemporary international system: The model of developing countries

د. محمد شاعة، جامعة المسيلة، الجزائر

تاريخ التسليم:(2016/07/22)،تاريخ القبول:(2016/10/19)

ملخص :

لا تعد اللامساواة في المجتمع ظاهرة جديدة، ومع ذلك فقد تكون ذات آثار مدمرة لاسيما إذا تركت بغير رادع، فيمكن أن تقوِض الأسس ذاتها التي ترتكز عليها التنمية.

وعلى مدار العقدين الأخيرين، تزايدت اللامساواة في الدخل المتوسط داخل الدول وبين بعضها البعض. ونتيجة لذلك، تعيش الأغلبية العظمى من سكان العالم وخاصة في الدول النامية في مجتمعات أقّل مساواةً اليوم مما كانت عليه منذ 20 عامًا مضت.ولذلك فإن أطر سياسات التنمية التي تركز على اللامساواة إمّا في المخرجات أو في الفرص لا تكفي بذاتها لمواجهة اللامساواة في الرفاهية الإنسانية، نظرًا لترابط الفرص والمخرجات ببعضها البعض، ولابد لسياسة التنمية أن تتناولهما معًا.

الكلمات المفتاحية: التنمية،اللامساواة،النظام الدولي المعاصر، الدول النامية.

Abstract :

Inequality in society is not a new phenomenon, and yet it can be fatal, if left unchecked, it can undermine the very foundations of development by hindering economic progress, weakening democratic life and threatening social cohesion.

Over the last two decades, income inequality has been growing on average within and across countries. As a result, a significant majority of the world's population lives in societies that are more unequal today than 20 years ago. Remarkably, in many parts of the world, income gaps have deepened, despite the immense wealth created through impressive growth performances. In fact, the sharpest increases in income inequality have occurred in those developing countries, and development agenda in these countries has not alleviated disparities, but rather exacerbated them.

Hence, development policy frameworks that focus on the inequality either of outcomes or of opportunities by themselves are inadequate for addressing inequality in human well-being, given the interdependency between opportunities and outcomes, and development policy must address inequalities of both.

Keywords: Development ,the dilemma ,inequality , the contemporary international system, developing countries

مقدمة:

إن مجال التنمية واللامساواة مجال عالمي، فقد اتسمت السنوات الأخيرة بتعميق اللامساواة داخل الدول وفيما بينها، ويتطلب فهم هذه الظاهرة العالمية تحليلا معقدا لأزمة التنمية واللامساواة التي تزداد تجذرا كمشكلتين عامتين رئيسيتين في النظام الدولي المعاصر، فالأولى هي مشكلة مرتبطة بعدم القدرة على إرساء قواعد تحكم إمكانية الوصول إلى الموارد، وأما المشكلة الثانية فهي التي تفسر الخلل في توزيع المنافع المادية والمعنوية على سائر البشر.

وعلى الرغم من السياسات التنموية الرسمية والتقدم الهائل في العلوم والتكنولوجيا، فإن أوجه اللامساواة آخذة في التصاعد على جميع الأصعدة المحلية والعالمية، ويستمر على إثر ذلك تغير جوهري في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية خاصة في الدول النامية، التي باتت تستبطن بؤرا للتخلف والفقر والضغوط السكانية وتدهور طائش للبيئة، فضلا عن ضعف واضح في التماسك الداخلي الذي ينذر باحتمالية تفكك الدولة الوطنية.

الإشكالية البحثية: إن وضعية التنمية غير المكتملة كشفت عن استمرار المشكلة العالمية المتصلة باللامساواة، ورسمت نتيجة لذلك صورة عن أزمة العجز المحلي في تحقيق الحياة الكريمة والاستقرار وتطوير التماسك، كما كشفت أيضا عن نظام دولي معاصر هش يقود إلى تسييس الموارد والمنافع على حساب مصالح الدول النامية. وتدقيقا يمكن طرح السؤال التالي:

- كيف تساهم السياسات التنموية المنتشرة عالميا في زيادة تفشي حالة اللامساواة في المجتمعات الإنسانية، خاصة بالنسبة للدول النامية؟

حدود الإشكالية: تدور هذه الدراسة في إطار حدود زمانية ومكانية هي:

الحدود الزمانية: كان لعقد الثمانينيات ثم الفترة التي أعقبت الحرب الباردة عدد من الانعكاسات الهامة على عرض التنمية واللامساواة، فقد استدعت الترتيبات المحلية والدولية الجديدة فهما معمقا لاستمرار تعثر التجارب التنموية واستفحال اللامساواة في عدد كبير من أقاليم العالم.

الحدود المكانية: تحاول الدراسة أن تعطي نظرة عامة عن العلاقة التفاعلية بين التنمية واللامساواة في العالم،إلا أن المجهود البحثي يتركز على الدول النامية التي تحتاج إلى توفير إمكانيات إضافية موجهة نحو التنمية ومجابهة اللامساواة.

الفرضية المركزية: للإجابة عن هذه الإشكالية البحثية نحتاج من الناحية التحليلية إلى اختبار الفرضية المركزية التي تفيد بما يلي:

- أدت الآثار غير المواتية الناجمة عن نموذج التنمية المعتمد في العصر الحالي إلى رفع مستويات اللامساواة العالمية، وأظهرت بشكل خاص حجم القيود التي تواجهها سياقات الدول النامية لبلوغ التنمية الشاملة.

الإطار النظري: إن دراسة العلاقة التفاعلية بين التنمية واللامساواة تقتضي الاستناد إلى شرعية نظرية، لأن الوسائط النظرية تهدف إلى تطوير مستويات فهمنا وتفسيراتنا للظاهرة محل الدراسة، وقد وقع اختيارنا على مقاربات نرى فيها ارتباطا وثيقا بموضوع العلاقة التفاعلية بين التنمية واللامساواة، وهي:

الليبرالية الجديدة: عند بداية القرن الواحد والعشرين كان النهج المسيطر المؤدي للتنمية أكثر رسوخا من أي وقت مضى، وتجلى ذلك بوضوح في سيادة القيم والسياسات الليبرالية الجديدة التي من شأنها أن تعمل على تقليص مظاهر الفقر والجوع والتهميش في العالم بواسطة التكامل الاقتصادي العالمي عبر التجارة الحرة، مما يفضي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي الذي سيسفر بدوره إلى تحسين رفاهية مجتمعات الدول النامية.

نظرية التبعية: بالمقابل يجادل منتقدو الليبرالية الجديدة بأن وصفاتها في ميدان السياسات قد ساعدت على خلق أعلى مستوى من اللامساواة العالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وفي هذا السياق، لازال أنصار مدرسة التبعية يصرون على أن النظام الدولي المعاصر يرسخ علاقات التبعية والاستغلال التي تزيد من تخلف الدول النامية وإفشال برامجها التنموية.

الإطار المنهجي: إن التحقق من الارتباط العلمي بين التنمية ومستويات اللامساواة خاصة في ظل عالم معولم ومتغير، ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ العلمي، وعليه ينطوي موضوع التحليل لهذه الظاهرة على الأبعاد التالية:

* وصف الظاهرة: رصد الأبعاد الأساسية المكونة للعلاقة بين التنمية واللامساواة، انطلاقا من أبعاد محددة سلفا، وتصنيف تلك الأبعاد بشكل منهجي.

* تفسير الظاهرة: تحديد مجموعة المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على الصلة بين مضمون التنمية واحتمال تفشي مظاهر اللامساواة، وقياس الوزن النسبي لكل متغير مقارنة ببقية المتغيرات الأخرى.

* دراسة حالة: عرض بعض حالات التنمية المشوهة في الدول النامية كنموذج إمبريقي للتحليل، وطرح رؤية جديدة لتجاوز الانعكاسات الخطيرة التي تنجم عن اللامساواة في البيئة الدولية المعاصرة.

1. تطور مضمون العلاقة بين التنمية واللامساواة :

إن عملية تحديد المفهوم الدقيق للتنمية المعاصرة كعملية حضارية شاملة، يجب أن تأخذ في حسبانها الدور التأثيري السلبي الذي تمارسه العملية التنموية التي يشهدها النظام الدولي الراهن في خلق ظاهرة

اللامساواة، لذلك من المهم أن يتوجه البحث في البداية إلى استكشاف الصلة المفاهيمية بين التنمية واللامساواة، لأن بناء وإعادة صياغة المفاهيم هي حجر الأساس في بناء النظريات واستيعاب الحقائق، وهي الأقدر على الإحاطة بالحوادث والعمليات والأشياء.

1-1. مبدأ التنمية بين الفهم التقليدي ومقاربة انتقادية بديلة

تتضمن التنمية تحديد عدد من التبدلات الجوهرية لا الشكلية في المعطيات والمؤسسات الاقتصادية والسكانية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية، هذه التبدلات تمكن التشكيلة الاجتماعية من اكتساب قدرة إنتاجية ذاتية تتيح للمواطن في النهاية الحصول على مستوى معيشي وظروف حياة أفضل. ولعل مقولة التنمية أمست اليوم محورا مشتركا لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها، وقد عرّف إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1986 عملية التنمية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية" (نور،2013، ص.57).

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1945 على إقامة نظام دولي اقتصادي ليبرالي، وكانت أعمدته الأساسية هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي واتفاقية الغات، وقد أثارت الحرب الباردة منافسة حادة بين الكتلتين الغربية والشرقية قصد كسب الحلفاء في العالم النامي. وكان الغرب في عمومه يؤمن بأن النمو الاقتصادي الليبرالي سيؤدي إلى التنمية، وأن التنمية ستقود إلى إيجاد شعور معاد للمثل العليا الاشتراكية. وعلى نقيض من ذلك، سعى الاتحاد السوفياتي إلى الترويج لنظامه الاقتصادي بوصفه أسرع وسيلة تتبعها الدول حديثة الاستقلال لتحقيق التصنيع والتنمية (توماس، 1997، ص ص.938-948).

وتم تحقيق التقدم بموجب معايير التنمية التقليدية للناتج المحلي الإجمالي الفردي والنمو الاقتصادي والتصنيع، لكن برغم النجاح الظاهر من منطلقات فردية فقد حدث اتساع انفجاري بين أغنى وأفقر سكان العالم. وبعد التغيرات الاقتصادية التي أحدثتها الأزمات الاقتصادية الدولية وفشل العديد من البرامج التنموية الهادفة إلى الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي، وقعت الدول النامية في أزمة المديونية خلال الثمانينيات وزادت معاناة الشعوب بشكل لافت للانتباه في التسعينيات، لذلك لا عجب أن تنظر الدول النامية إلى الهيكل الاقتصادي الدولي على أنه غير منصف في صميمه وغير ملائم لمصالحها، واتضح جليا أن النمو لا يقلص الفقر إلا إذا اقترن بتنمية سياسية واقتصادية واجتماعية محددة وموجهة لهذا الغرض.

ويعتقد أنصار نظرية التبعية أن ما حصل كان متوقعا، وجادلوا بأن التنمية ذات التوجه نحو التصدير والسوق الحرة التي تعززت في العالم الثالث قد زادت من ثروة الغرب والنخب الجنوبية، وبسبب أعباء الدين والصعوبات الاجتماعية والتوتر السياسي والتدهور البيئي...، ترسخ إدراك فشل مؤشرات التنمية التي تقوم على أساس النمو الاقتصادي، وإثر ذلك صمّمت منظمة الأمم المتحدة في سنة 1990 مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD لقياس التنمية من منطلقات معدل الحياة والتعليم ومتوسط القوة الشرائية (توماس، 1997، ص. 950).

وشهد العقدان الأخيران جهودا معتبرة لشحذ النقاش حول التنمية والدور الهام الذي من الممكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية ونشطاء القواعد الشعبية، وعليه برزت رؤية بديلة للتنمية تستند إلى توجيه مسار التنمية نحو تلبية الاحتياجات المادية وغير المادية، وأن تكون منبعثة من داخل المجتمع، ومعتمدة على ذاتها من حيث الموارد البشرية والطبيعية، وذات تأثير سليم على البيئة، ومستندة على تحولات بنيوية للاقتصاد والمجتمع وعلاقات القوة. لذلك قامت المنظمات غير الحكومية بحملة بغية تحقيق نمط التنمية الذي يتوافق مع عناصر المقاربة البديلة، وتحدّت منظمات القواعد الشعبية هياكل السلطة المتمرسة فيما يدافع الناس عن حقوقهم ويحددونها في سعيهم لتحقيق السيطرة المحلية، وترسيخ القيم الديمقراطية من أجل تسهيل مشاركة الجماعة في تقرير نوع التنمية المناسبة لها. ولقد شدد الإعلان العالمي للمنظمات غير الحكومية في قمة كوبنهاغن سنة 1995 على مشاركة وتخويل الجماعة وعلى العدالة والاعتماد على الذات وإمكانية الاستمرار. ولهذا كانت الرؤية البديلة للديمقراطية في صميم مفهوم التنمية (توماس، 1997، ص ص.950-955).

حاول الفهم التقليدي للتنمية الاستجابة والتكيف مع انتقادات الطرح البديل، وتبعا لذلك تحول تركيز الباحثين من مسألة النمو إلى التنمية المستدامةsustainable development، ويتمحور مفهوم التنمية المستدامة على فكرة فحواها أن السعي لتحقيق التنمية من جانب الجيل الراهن يجب أن لا يكون على حساب أجيال المستقبل، وبعبارة أخرى أكد المفهوم على العدالة بين الأجيال فضلا عن العدالة داخل الأجيال، وتم إبراز الاهتمام بضرورة المحافظة على قاعدة الموارد البيئية ومصلحة البيئة عموما. ويزعم الرأي التقليدي أن التنمية المستدامة يجب أن تتحقق بواسطة مزيد من النمو عبر سوق حرة شاملة، ومن المعتقد أن هذا سيحرر الموارد للعناية بالبيئة وضمان التقدم الاجتماعي (توماس، 1997، ص. 955. حداد،2012، ص ص.7-12).

والاستدامة في بعدها الاجتماعي تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية

بين سكان الأرياف والمدن، والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية (عبد الجليل، 2014، ص.219).

وقد قبلت حكومات البلدان النامية النمو الاقتصادي واسترتيجية السوق الحرة بوصفهما الطريق المفضلة لتحقيق التنمية، لكن جادلت في كثير من الحالات بأن ذلك غير كاف لبلوغ التقدم الاجتماعي المنشود، وناشدت بضرورة مراعاة الخصوصيات الوطنية باعتبارها شرطا أساسيا لتلبية الحاجات الأساسية لشعوبها وضمان الاستقرار السياسي. والملاحظ أن القوى الكبرى قد مارست ضغوطا هائلة من أجل إعطاء مزيد من الشرعية لصالح السعي وراء تحقيق النمو الاقتصادي، وسياسات السوق الحرة، والمبادرة الفردية، كونها تمثل أفضل سبيل لتحقيق التنمية، وبالتالي سادت المقاربة التقليدية للتنمية من جديد، وتم تجاهل اللامساواة العالمية في جدول الأعمال الدولية (توماس، 1997، ص. 956).

وهكذا تم تحييد النظرات البديلة للتنمية بشكل فعال عبر تضمين لغتها الرسمية وانشغالاتها ضمن النظرة التقليدية، ورغم ذلك فإن مفردات المفاهيم البديلة للتنمية قد دخلت بدرجة محدودة في التيار السائد مثل التنمية المستدامة والنمو بوجه أكثر اخضرارا (الاقتصاد الأخضر)، وحدثت بعض التغييرات الصغيرة في تطبيق الرؤية التقليدية من قبل البنك العالمي من خلال اعتماد مبادئ توجيهية بشأن معاملة الشعوب من سكان البلاد الأصليين، وإعادة التوطين، والأثر البيئي لمشاريع البنك.

ولا تزال هناك حاجة إلى قطع شوط بعيد بقصد اكتساب مصداقية للقيم الصميمية لنموذج التنمية البديل في أروقة السلطة على الصعيدين الوطني والدولي، ومع ذلك فقد حققت المقاربة البديلة بعض النجاحات المرموقة في تعديل الطرح التقليدي السائد (توماس، 1997، ص ص. 957-958) .

2-1. قضية اللامساواة كمشكلة عامة في النظام الدولي

تثير دراسة التنمية واللامساواة تناقضا جوهريا حاسما، وعند بزوغ القرن الحادي والعشرين ورغم خمسين سنة من السياسات الإنمائية، وكذا التقدم التكنولوجي الهائل الذي مس مجالات الحياة المختلفة، فإن أوجه اللامساواة آخذة في الزيادة بين الدول وداخلها، ويستمر ثلث البشرية تقريبا في العيش في حالة من الفقر. علاوة على ذلك، يملك التقدم السريع في ميدان التكنولوجيا القدرة على تخفيض حدة اللامساواة القائمة (توماس وريدر 2004، ص. 99)، ولكن هذا الهدف مرهون بكيفية الاستخدام العقلاني للتكنولوجيا وعلى القواعد والتنظيمات التي تحدد توزيع المنافع الوطنية والدولية، ولهذا فإن مجابهة التحديات والمشكلات التي تترتب عن وضعية اللامساواة بين الدول وبين البشر تقتضي من الجميع التفكير بعمق حول قضية التنمية.

وتبين أن نطاق التنمية واللامساواة نطاق عالمي، فقد تميزت الثمانينيات والتسعينيات بتعميق ظاهرة التهميش واللامساواة في السياقات المحلية والعالمية، وتتطلب عملية فهم عولمة اللامساواة تحليلا معقدا يتجاوز التصنيف الحصري للدول الغنية والفقيرة الذي ساد نظام العلاقات الدولية لفترة طويلة. ومن المهم رسم خريطة لقضايا الدولة واللامساواة بين الدول وكذلك بين مجموعات الناس داخل حدود الدول وعبرها، ويّمكن على نحو متزايد رسم خريطة لمنافع وتكاليف التكامل الاقتصادي العالمي على خطوط غير خطوط الدولة، ويكشف هذا الرسم أوجه التباين المحتملة الجنسية والعرقية والإثنية والعمرية وغيرها التي تتجلى أو يفاقمها مسار العولمة، والواضح أنه يوجد جنوب متزايد داخل دول الشمال والمقصود هنا الطبقات التي يعصف بها الفقر، كما يوجد شمال داخل دول الجنوب أي النخب الثرية (توماس وريدر 2004، ص ص. 100-101) .

وفي نفس الإطار عقدت يوم 2016/03/30 بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة جلسة خاصة حول انعدام المساواة، والتأثير العميق لذلك على التنمية المستدامة، وفي كلمة الافتتاح أبرز "يان إلياسون" نائب أمين عام الأمم المتحدة، أن الشباب والأقليات والنساء والمسنين وذوي الإعاقة في العديد من الدول يواجهون الإقصاء من الخدمات الاجتماعية والسياسية، وإن ذلك يقف عقبة في طريق تحقيق أهداف أجندة التنمية لعام 2030. ونتيجة لذلك إن اللامساواة داخل الدول وفيما بينها يشكل تحديا هائلا للنمو العالمي، والتفاوت الكبير في الدخل والثروة والسلطة والفرص، ويقوض جهود الأمم المتحدة لإحراز تقدم على الصعيدين الوطني والعالمي، وهذا ما تفعله أيضا الثغرات الكبيرة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والطاقة والغذاء والحماية الاجتماعية. وبينما ذكر نائب الأمين العام أن النصف الفقير من العالم يملك أقل من 10% من ثرواته، حذر من أن اللامساواة تعيق فرص النمو وتهدد التماسك الاجتماعي. وأكد "إلياسون" على الحاجة للتواصل مع أولئك الموجودين في نهاية الركب من أجل تقليل فجوة اللامساواة، معتبرا إياها تحديا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا يواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء (إلياسون، 2016، ب ص).

وللإشارة فإن دراسة عنصر اللامساواة مرتبطة ارتباطا وثيقا بميدان التنمية السياسية، ولم تكن في يوم من الأيام حالة مقصورة على النظام السياسي النامي في عصرنا الحاضر فقط، بل لقد كانت حاضرا بآثاره على الأقل طوال تاريخ الصراع البشري، بقدر ما عنى ذلك من صدام بين مطالب بحرية أكبر سعى إليها الناس وبين إرادة النخب الراغبة في تقوية نظم حكمها وتوسيع مدى الصلاحيات والسلطات التي تتمتع بها هيئاتها.

وقد تعني اللامساواة أشياء مختلفة باختلاف الميادين والأغراض الكامنة وراء المطالب بشأنها، وهي على كل حال موجودة في أغلب التعبير التي حاول الناس من خلالها التأكيد على دورهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سواء في مجرى حياتهم العملية أم في متضمنات ثقافتهم الخاصة. وقد عّمت الميول والاتجاهات في هذا الشأن وخصوصا في عالمنا المعاصر، حيث لم يعد جانب من جوانب المجتمع يخلو من تأثيراتها وتغلغلت حتى شملت كل أشكال الأيديولوجيات السياسية التي ظهرت لحد الآن. أما أبرز العناصر الواجب توفيرها لتحقيق المساواة فهي: المواطنة ونظام قانوني عام ومعايير قائمة على الإنجاز (علي، 2002، ص ص. 214-215).

ومن ناحية أخرى، يرتبط مفهوم المساواة بفكرة السيادة في النظام الدولي المعاصر، ففي الساحة الدولية تؤسس السيادة لمبدأ المساواة القانونية بين الدول، وتشكل بالنسبة للأضعف وسيلة لتشريع مقاومتها لتدخلات الأقوى في شؤونها. لكن المطالبة بالسيادة مثلا في رسم سياسة اقتصادية أو نقدية حرة، لا تفضي إلى نتائج ملموسة إلا مع ارتباطها بوسائل مناسبة للدفاع والتأثير بما يكفي من القوة لإلغاء الضغوط الخارجية. ومع هذا الواقع، إن المطالبة بالمساواة والسيادة على الصعيد الدولي لا تطابق أي وصف واقعي لعلاقات السلطة في العلاقات الدولية (هرميه، 2005، ص. 244).

2. المكونات الأساسية للتفكير حول التنمية واللامساواة: نقاش نظري

بهدف تعزيز المقدرة التفسيرية حول المتغيرات المتحكمة في طبيعة العلاقة التفاعلية بين التنمية واللامساواة، بإمكاننا الاستعانة بالنقاشات النظرية التي أثرتها الليبرالية الجديدة التي تمثل التوجهات الغربية، وكذا نظرية التبعية التي تتمتع بمصداقية لدى العديد من باحثي العالم الثالث. ولكن هذا لا يعني أن النظرية أداة مجردة، بل إنها عادة ما تحمل خلفيات فكرية وسياقات اجتماعية وثقافية وتاريخية لأولئك الذين عملوا على بنائها وصياغتها.

2-1. الليبرالية الجديدة

انحصرت المبادئ الليبرالية في بداياتها في أفكار الفلاسفة والمفكرين والأدباء مثل روسو ومونتسكيو وفولتير، إلى أن وقعت الثورة الفرنسية وأضفت عليها صفة المبادئ السياسية بعد أن ضمَّنتها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن 26 أوت 1789. وقد نص الإعلان على المساواة بين الناس، وأكد على الحقوق الطبيعية للإنسان، ونادى بمبدأ سيادة الأمة وفصل السلطات.

وتؤكد الليبرالية الجديدة على فضائل حرية السوق والتجارة، فالأفكار الليبرالية تعطي حالة مقنعة للسلطة وفعالية السوق، وبالطبع فإن المساهمة الأبرز لليبرالية هي الفكرة التي تقول بأن جميع المشاركين في نظام حرية التجارة مستفيدون. وتصر الليبرالية على أن حقوق الفرد لا بد أن تتكيف مع سيادة

الرفاهية الاجتماعية، ومن هنا فإن المساواة في الفرص هي حجة الليبراليين الجدد في الدفاع عن الرفاهية، فإذا كانت هناك جماعات محرومة بسبب ظروفها الاجتماعية، فعلى الحكومة مسؤولية القضاء على هذا الحرمان (فرج، 2007، ص ص. 270-273).

ويدافع الليبراليون عن أن النظام الاقتصادي الأمثل لتنظيم المجتمعات الإنسانية هو نظام السوق الحرة، وأن النمو والرخاء يتحققان للمجتمع بمجرد إشاعة الحريات الاقتصادية، وكف الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية. إلا أن الواقع والتجربة التاريخية يثبتان أن الأمر أعقد من ذلك بكثير، وأن التنمية الاقتصادية عملية بالغة التعقيد والتركيب، ولا ترتبط بالمحددات الاقتصادية فقط، وإنما تتعدى ذلك لتتأثر بمحددات ثقافية ومؤسساتية وسياسية ومجتمعية.

وقد أثبتت تجارب العديد من البلدان التي ركبت قطار التنمية الاقتصادية ولحقت بالدول المتقدمة (كاليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والصين..) أن تدخل الدولة في تأطير عملية التنمية والاستثمار العمومي في المشاريع الصناعية الكبرى والمهيكلة، وتمويل البحث العلمي وضمان تطبيق مخرجاته في مجالات الاقتصاد المختلفة، كان عاملا حاسما في تحفيز النمو والتقدم الاقتصادي، ولم يكن تدخل الدولة إذن بذلك السوء الذي تصفه الليبرالية ويعتقده الليبراليون. ويكفي أن تتوفر عناصر الحكامة الرشيدة والرؤية السياسية السليمة، والإرادة الحقيقية حتى تتمكن الدولة من الاضطلاع بدور إيجابي ومكمل بجانب القطاع الخاص في الدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام (الليبرالية، 2015، ب ص).

ومع ذلك، ترى الليبرالية الجديدة أنه من خلال آليات التجارة الدولية والتنمية التكنولوجية الصناعية، تستطيع الأمم أن تغير من أوضاعها في السياسات الدولية، ويمكنها أن تفعل ذلك بينما تكسب دول أخرى من ازدهار التجارة والنمو، والذي يصبح أمرا ممكنا من خلال التعاون الاقتصادي (فرج، 2007، ص 273).

وتحتل مشكلة الحرب حيزا واسعا ضمن هذه الاهتمامات الجماهيرية والرسمية، فهي مشكلة صارخة ومسؤولة نسبيا عن انتشار مظاهر اللامساواة في العديد من الأقاليم، ويركز اللّيبراليون التجاريون على الآثار الدولية السلمية للأسواق والرأسمالية التجارية، وهذا ما سماه "ألبرت هيرشمان" A. Hirchman بالتجارة المريحة Soothing Commerce، التي تعود في أصولها إلى الهجوم الذي حدث في القرن (18) على المبدأ الواقعي الخاص بالقوة الاقتصادية الذي كان يدافع عنه التجاريون Mercantilists. إضافة إلى أن الليبراليين التجاريين من أمثال "سميث" A. Smith و"شومبيتر" J. Schumpeter يؤكدون على أن الحكم التمثيلي ساهم في تحقيق السلم، لأنه عندما ينتخب المواطنون حكوماتهم -وهم الذين يتحملون أعباء الحرب- فإن الحروب تصبح غير مرغوب فيها. وبالنسبة لأنصار هذا الاتجاه فإن

السبب الحقيقي وراء إقامة منطقة السلام الليبرالي هو التجارة (Doyle,2008, p.60)، وقد صرح "توماس بين" T. Pain وهو ديمقراطي أمريكي راديكالي في القرن (18) بما يلي:«إذا كانت التجارة قد أتاحت الفرصة لعملية التوسع العالمي بأن تصبح ممكنة، فإنها عملت على استئصال نظام الحرب ». ونتيجة لهذا ساهم "بين" في زيادة الاعتراف بالرؤية الثاقبة التي طورها فلاسفة حركة التنوير الذين أكدوا على أن الحرب غير مفيدة تجاريا للمجتمعات الصناعية (Walker, 2008, p458. Braumoeller, 1997, p.379) وقد توضح هذا الرأي بشكل أكثر شمولية بواسطة الاقتصادي والفيلسوف الأسكتلندي الكبير "آدم سميث"، وانتشر إلى أن أصبح نظرية عامة للصلح الرأسمالي Capitalist Pacification بواسطة الاقتصادي النمساوي "شومبيتر".

ويرى "شومبيتر" في التزاوج بين الديمقراطية والرأسمالية فرصة لإطلاق عملية تحول ثوري تمس الحالة الداخلية والبنية الاجتماعية، بحيث يرغب الأفراد العقلانيون في الحكم الديمقراطي، وتعمل رأسمالية السوق والديمقراطية الأغلبية على توجيه الأنانية المادية الفردية والروح التنافسية نحو السلمية، فالرأسمالية الديمقراطية تعني تجارة حرة وسياسة خارجية سلمية، وهي الحل الأفضل والأول بالنسبة للأغلبية العقلانية في المجتمعات الرأسمالية (Braumoeller, 1997, p.379) . وحديثا يمثل طرح "شومبيتر" قلب الحماسة المعاصرة التي يعبر عنها العديد من السياسيين الليبراليين الداعين إلى ديمقراطية ورأسمالية شاملة، بوصفهما الطريق السلمي والحتمي لتحقيق السلام في نهاية التاريخ. وهكذا فالحروب واللامساواة هي مشكلات دولية تتطلب جهودا جماعية ومتعددة الأطراف من أجل إزالتها وليس فقط الاكتفاء بالجهود الفردية.

من جانب آخر، فإن الرؤية الليبرالية تهتم بموضوعات وقضايا جديدة تفجرت على نحو تمثل به تحديا للمجتمع الدولي المعاصر. وأضحى فهمها وما تثيره من مشكلات ضرورة لفهم العلاقات الدولية وما يمر به النظام الدولي من تحولات في هيكل علاقات القوى تحت تأثير متغيرات اقتصادية جديدة. وأصبحت أمهات المشكلات العالمية عند الليبراليين هي المشكلات التي تواجه الجنس البشري بأسره، وهي المشكلات التي يحدثها ويزيد من خطورة وقعها تسارع التقدم التقني الحديث، مثل مشكلات عدم التوازن البيئي الذي يهدد العيش على الكوكب الأرضي، ومشكلات تناقض موارد الطاقة بسبب الاستنزاف المتواصل لتلك الموارد المحدودة، ومشكلات نقص الغذاء مع تزايد السكان، وتفاقم المجاعات، هذا فضلا عن مشكلات حقوق الإنسان التي يتواصل انتهاكها في كثير من الأقطار، ويمتنع العالم عن التصدي لها بسبب تمتع حكومات الدول القومية بحق السيادة، الذي يخولها أن تفعل بمواطنيها ما تشاء. لذلك يجب عدم تهميش المشكلات الأخرى مع مشكلة الحرب (فرج، 2007، ص ص. 310-311).

وفي دراسة جادة يحصي أحد الباحثين حوالي عشرين قضية عالمية مطروحة للحل خلال عشرين سنة القادمة في سياقات واسعة، ويعيد صياغتها في شكل ثلاثة مجموعات شاملة. المجموعة الأولى تتعلق بالقضايا العابرة للحدود التي تؤثر على الحدود الفيزيقية للحياة الإنسانية في العالم، والتي تسمى غالبا بـ"المشتركات الكونية Global Commons"، وهي تتمحور حول كيف يمكن للأمم في العالم أن تتقاسم الكوكب؟ والمجموعة الثانية تتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية العالمية وتتمحور حول كيف يمكن للأمم أن تتقاسم إنسانيتها؟ وحل هذه القضايا تتطلب تحالفا كونيا. أما المجموعة الثالثة فتتناول القضايا القانونية والقواعد التنظيمية التي يجب أن تُمسك كونيا، وتتمحور حول كيف يمكن للأمم أن تتقاسم واجباتها القانونية؟ (فرج، 2007، ص ص. 311-312).

2-2. مدرسة التبعية

تعتبر التبعية واحدة من أبرز مدارس العلوم الاجتماعية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مؤكدة على الارتباط الوثيق بين علم السياسة وعلم الاقتصاد (Galtung, 1969, pp. 243-259)، وأهمية البعد الاقتصادي في فهم وتفسير الظاهرة السياسية، وتتمثل منطلقات التبعية في فهم الظواهر الاجتماعية في ثلاث مسلمات رئيسية هي:

- النظام الرأسمالي يلقي الأنظمة الاقتصادية النامية في محيطه.
- هذه الأنظمة الاقتصادية لا تكف عن التراجع، وتصبح ظاهرة التخلف مستمرة وفي ازدياد.
- النظام الاجتماعي والسياسي في البلدان النامية مرتبط مباشرة بمعطيات النظام الاقتصادي التابع (هرميه، 2005، ص. 130).

وبعدما برزت مدرسة التبعية، أكد "أندريه جندر فرانك" A. G. Frank على أن الاحتكار التجاري وليس الإقطاع هو الذي يفسر كيفية قيام المراكز القومية والإقليمية المهيمنة باستغلال الأطراف. ويفترض التقسيم الثنائي للمركز والأطراف أن الرأسمالية على المستوى العالمي هي المسؤولة عن تخلف دول الهامش (المغيربي، 1988، ص. 184).

ولقد كان عالم الاقتصاد الأرجنتيني "بريبش" R. Prebisch من أوائل الذين قاموا بتقسيم العالم إلى مركز وهامش، وبدراسة مشكلة التخلف وتقديم حلول إصلاحية لها. في حين حاول "سانتوس" Santos أن يبرز أن علاقة البلدان التابعة بالبلدان المسيطرة لا يمكن تبديلها إلا بتغيير البنية الداخلية والعلاقات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، فهو يرى أن بنية التبعية تميل إلى العمق والتجذر وينتج عنها تخلف البلدان التابعة، وأن الخاصية غير المتساوية والمندمجة للتنمية الرأسمالية على المستوى الدولي يتم إعادة

إنتاجها محليا، والبنية الصناعية والتقنية تستجيب لمصالح الشركات متعددة الجنسيات أكثر من استجابتها للاحتياجات المحلية (يونس، 2002، ص. 114).

وعلى نفس المنوال، أبرز "سمير أمين" S.Amin فكرة التنمية غير المتساوية، وذلك لأن دول الهامش، نظرا لاندماجها في السوق العالمية، لا تملك الوسائل الاقتصادية التي تمكنها من تحدي الاحتكارات الأجنبية، مما يؤدي إلى تعميق التخلف وعرقلة النمو واستحالة التنمية المستقلة، كذلك فإن نمط الإنتاج الرأسمالي في دول الهامش يكاد يكون هو النمط الوحيد في مركز الهامش، أما في أطراف دول الهامش فتوجد بجواره أنماط إنتاجية أخرى (المغيربي، 1988، ص. 186).

وفي نفس الإطار، تؤكد التبعية على هيمنة العلاقات العابرة للقوميات التي تتجاوز حدود وسيادة الدول لا سيما في ظل العولمة، وهي ظاهرة تزيد من نفوذ السوق على المستويين الوطني والدولي، وتعمل على إيجاد نظام اقتصادي دولي موحد عالميا تتحكم فيه الدول المتقدمة صناعيا، وهي دول المركز التي تتطور على حساب دول الهامش (الأطراف) التي تعاني من ظاهرة التبعية والنهب الخارجي، مما يغذي التنمية الاقتصادية في المركز وتتعاظم سيطرته بمقدار تخلف الهامش، كما يقوم الهامش المقيد والتابع بتنفيذ السياسات والوظائف التي يفرضها التقسيم الدولي للعمل بالرغم من أنها لا تستفيد من ذلك (شلبي، 2002، ص. 192).

وفقا للطرح الماركسي فإن اللامساواة في العلاقات الدولية هي نتاج لهيكل الرأسمالية، وأية محاولة لفهم السياسة العالمية لابد أن تنطلق من فهم ما يحدث داخل هيكل الرأسمالية العالمية، وينظر الراديكاليون إلى أن النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي بوصفه وحدة التحليل الأساسية عند تفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم الثالث، ويعني هذا حسب "فرانك" التلازم البنيوي لظاهرتي النمو والتخلف، حيث أن التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي العالمي هي التي خلقت واقع النمو والتخلف، وأن هذا السياق التاريخي الذي أدى إلى التوسع الرأسمالي على الصعيد الدولي هو المسؤول عن خلق النمو الصناعي في طرف والتخلف في طرف آخر (فرج، 2007، ص. 327).

ولقد أثرت الأفكار السابقة على "والرشتاين" I. Wallerstein الذي طور نظرية النظام العالمي، ويزعم أن الاقتصاد العالمي الرأسمالي منذ قدومه إلى الوجود يمتلك حدودا أوسع من حدود أية وحدة سياسية، لذا فإن واحدة من أهم الصور الأساسية لاقتصاد عالمي رأسمالي هي أنه لا يوجد كيان سياسي يسيطر على كامل المناطق الخاضعة له. لذلك لا توجد دولة داخل النظام، حتى تلك التي تمتلك قوة عظمى، بإمكانها أن تكون مستقلة بشكل كلي، وكل ما هنالك أن بعض الدول تأخذ مساحة أكثر من

الاستقلال من غيرها. كما أن المؤسسات الاجتماعية الكبرى كالدول والطبقات والأمم والأسر، كلها يتم تشكيلها من خلال تطور عمل الاقتصاد العالمي (فرج، 2007، ص. 328).

ويمكن القول أن أهم سمات هذا النظام العالمي هو كونه وحدة اقتصادية وليست سياسية، ولا يمكن لوحدة سياسية مهما بلغت قوتها أن تستوعب هذا النظام كليا، لأن ذلك ينافي طبيعة النظام وطبيعة آليات عمله. وهو مزيج متداخل من العلاقات التجارية والمالية بين أجزائه المتمثلة في المركز /الهامش، بالإضافة إلى شبكة من الارتباطات والاتصالات المتنوعة غير المتكافئة والمنحازة باستمرار إلى جانب مصالح دول المركز (فرج، 2007، ص. 329).

ويمتد تأثير النظرية اللينينية-الهوبسنية للامبريالية إلى الماركسيين الجدد الذين يولون اهتماما لمختلف أشكال الامبريالية في جميع ميادين الحياة المتنوعة. وهو ما يؤكد عليه "يوهان غالتونغ" J. Galtung، حيث يرى أن الامبريالية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما تتعداه لتشمل الجوانب الأخرى السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية. زيادة على أن هذه الأشكال المتنوعة والمتعددة للامبريالية، بقدر ما تبين مختلف أشكال الهيمنة التي تمارسها دول المركز على دول الهامش في كافة مجالات الحياة، فإنها توضح أيضا شساعة الهوة بين طرفي العلاقة، فهذه العلاقة اللامتكافئة تزيد في تكريس التبعية ليس فقط في الجانب الاقتصادي، بل في بقية المجالات الأخرى كذلك. فالإمبريالية والتبعية وجهان لعملة واحدة هي النظام الرأسمالي العالمي (جندلي، 2007، ص ص. 220-221).

وبالنسبة لتيار الإمبريالية، فإن مفهوم العلاقات الإمبريالية بين دولتين أو أكثر ينحصر في عدم التكافؤ في الفرص والإمكانيات بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف (جندلي، 2007، ص. 221. Weed, TiefenBach, 1981, p.392)، فهذه الأخيرة تجد نفسها مقيدة الحركة والتصرف في سياساتها الخارجية، إلا في حدود ما تمليه عليها دول المركز التي تهيمن عليها. لذلك يعرف "غالتونغ" الامبريالية بالطريقة التي بواسطتها تهيمن دولة المركز على دولة الهامش من أجل خلق حالة تميزها المصالح المتناقضة بينهما والإبقاء عليها (Galtung, 2006, pp. 259-260)، معتمدا في ذلك على نموذج تطبيقي حول العلاقة بين المجموعة الأوربية ودول العالم الثالث، وهذه المصالح تتفاوت درجات تناقضاتها سواء داخل دول المركز في حد ذاتها، أو داخل دولة الهامش في حد ذاتها، أو بين هامش دولة المركز وهامش دولة الهامش (Battistella, 2009, pp. 262-263. Galtung, 2006, p. 262).

وبعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وسيادة عمليات العولمة المالية والاقتصادية، يقترح "سمير أمين" رؤية تاريخية شاملة لفهم هذا التوسع الرأسمالي، وتستند إلى أن الرأسمالية كانت دائما نظاما استقطابيا

إمبرياليا بطبيعته. هذا الاستقطاب ملازم لمسار تراكم الرأس المال على نطاق عالمي، ومؤسس على "قانون قيمة المعلومة"، وهذه النظرية ترسم الأشكال المتعاقبة للاستقطاب بين المراكز والهوامش، أي الإمبريالية الفعلية، وتؤكد بأن النظام العالمي المعاصر سيظل إمبرياليا على مدى المستقبل المنظور كله (أمين، 2004، ص.31).

وطبقا لهذه النظرة، فإن العالم يمثل وسيبقى متميزا بعدم تكافؤ عميق بين الدول وداخل المجتمعات، ويعني هذا أن الصغير والفقير وغير المستقر سيتبع فعليا الكبير والغني والمستقر. ويقود هذا الإدراك إلى استنتاج مفاده أن البلدان المتخلفة تملك خيارات سياسية قليلة، فهي في المجال الاقتصادي تجد نفسها في خدمة الدول الغنية والمؤسسات المالية الدولية، أما على المستوى الإقليمي تصبح هذه الدول منشغلة بالتهديدات الحالية المفروضة على أمنها القومي بسبب الحدود المتنازع عليها بعد انقضاء الحقبة الاستعمارية، وبسبب المطالب الإقليمية الانفصالية (Webber and Smith, 2002, pp. 22-23).

3. مخاطر التنمية المشوهة واللامساواة على الدول النامية:

إن الهم المهيمن على اهتمامات المفكرين الذين يشتغلون في ميدان الدراسات التنموية في الدول النامية، يتناول في مجمله المشكلات والمخاطر التي تنجم عن تعميق حالة التنمية المشوهة التي تقوض الأهداف الرامية إلى تحقيق المساواة، وتخلف آثارا وخيمة على الجوانب السوسيواقتصادية والسياسية.

3-1. الانعكاسات السوسيواقتصادية:

يحدث نشاط متطور ومتصاعد بين أكثر مناطق العالم تقدما، ذلك أن عملية التكامل التقني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي فيما بين الأقطاب الثلاثة المتقدمة (أمريكا الشمالية، وأوربا الغربية، واليابان مضافا إليه البلدان الحديثة التصنيع في جنوب شرقي آسيا)، هي أكثر تغلغلا وشدة وأهمية بين هذه الأقاليم وبين الدول الأقل تقدما، وكذا فيما بين الدول الأقل تقدما نفسها. وعليه فإن الاقتصاديات الوطنية خارج الثلاثي يتزايد تهميشها من جراء عمليات خلق الثروة، بينما تنمو معدلات الاعتماد الاقتصادي المتبادل ضمن الثلاثي، ومع هذا التطور يأتي اشتداد المضمون المعرفي للإنتاج المتقدم وفك ارتباط الإنتاج بموارد المواد الأولية، وتبعا لذلك تعمل أنماط التطور السابقة على حرمان الدول الموجودة خارج نطاق الأقطاب الثلاثة من ميزات التنمية، مما يتسبب في انتشار المزيد من مستويات التهميش واللامساواة بين العالم المتقدم والعالم النامي. فضلا عما سبق، فإن عملية التركيز الاقتصادي بين الدول المتقدمة تقود أيضا إلى السيطرة السياسية على إدارة الاقتصاد السياسي العالمي، ويبرزها بوضوح قبول روسيا في مجموعة أغنى البلدان التي تدير الاقتصاد العالمي بشكل جماعي (توز، 1997، ص. 471).

ويذهب "سوروس" G. Soros إلى أن مأزق المنظومة الرأسمالية متأت من أخلاقية النفعية البحتة التي تؤسسها أيديولوجيا، ولقد وصلت اليوم إلى خطر محدق جراء بحثها المحموم عن الفائدة والربح وغزوها لمجالات لا مكان فيها للمعايير المالية، مما يؤذن باضطراب عارم لا تسلم منه دولة ولا تتوافر آلية عالمية لاحتوائه. بل يمكن القول أن هذه الايدولوجيا تمثل يوطوبيا العصر الجديد بسعيها إلى تحطيم كل الهياكل الجماعية التي يمكن أن تشكل عوائق أمام منطق السوق المحض: الأمم والمجموعات الشغيلة والنقابات والروابط، وحتى الأسرة والدولة (أباه، 2001، ص. 121).

ويرى "بورديو" P. Bourdieu أن إغراء الليبرالية الجديدة راجع إلى كونها نمطا من اليوطوبيا يتدثر بدثار العلم، مما سمح لها بإخفاء عيوبها الملموسة التي تبدو في مظاهر شتى مثل الفقر المتنامي والفجوات المتسعة في الدخول، واختفاء فضاءات الإنتاج الثقافي المستقل، وهدم مجموعة المؤسسات الجماعية التي من شأنها كبح الآلة الرأسمالية الجهنمية وخصوصا مؤسسة الدولة الوطنية الأمينة على كل القيم الشمولية المرتبطة بفكرة المجال العمومي. وإن ما يشير إليه "بورديو" من مفارقة تطبع المنطق الداخلي للنظرية الليبرالية الجديدة راجع حسب اعتقاد " السيد ولد أباه" إلى تغييب مثال المساواة الذي ارتبط في فكر الأنوار الحديث بمثال الحرية، قبل أن يختزل في البعد الاقتصادي التنافسي (أباه، 2001، ص. 122).

وقد كشفت قدرة العولمة على توزيع العوائد التي ينتجها المجتمع الحديث في أنحاء العالم عن نمو اللامساواة، فالعالم يخضع على الدوام لسيطرة أقلية من الدول والاقتصاديات، أي أنه أوليغارشي. وإذا كانت الثورة الصناعية ووجود سوق عالمية واحدة، قد مهدا الأساس لمثل هذه اللامساواة، فإن الازدهار الذي شهدته حقبة ما بعد 1945 وحتى منتصف التسعينيات وكذلك العولمة النيوليبرالية الراهنة قد كرّساها. فمن حجم الاستثمار الأجنبي البالغ عام 1997 حوالي 400 مليار دولار، ذهب ما نسبته 60% إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أما ما تبقى فقد ذهبت نسبة 80% منه إلى عشرين دولة فقط (هاليداي، 2002، ص. 115).

وتحدثت تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عدة مرات عن الفجوة بين أغنى خمس سكان العالم والخمس الأفقر، فقد كانت النسبة هي 1 إلى 3 عام 1820، 1 إلى 11 عام 1913، 1 إلى 30 عام 1970، 1 إلى 60 عام 1990، 1 إلى 86 مع نهاية القرن العشرين. وفي عام 1997، كان أعلى 20% من سكان العالم يعيشون في البلدان ذات الدخل المرتفع ويحصلون على 86% من الدخل الإجمالي العالمي، بينما يحصل 60% الذين في الوسط على 13% من ذلك الإجمالي، ولا يتبقى لـ 20% الذين في الأسفل سوى 1%. ويتمظهر غياب المساواة هذه مرة أخرى عبر مؤشرات أخرى، فأعلى

20% من سكان العالم يسيطرون على ما نسبته 82% من التجارة العالمية، وما نسبته 68% من الاستثمار الأجنبي المباشر (هاليداي، 2002، ص. 116).

كما أن التحديات التي يطرحها التوزيع العالمي للثروة والعلم هي إلى جانب الحرب، أشد التحديات إلحاحا على الأجندة الدولية وأكثرها مدعاة للقلق من ناحية أخلاقية، ولم تستطع الحداثة برغم الديناميكية الاقتصادية والسياسية التي أحدثتها في بعض البلدان، أن تحل مسالة الهوة بين العالم المتقدم والعالم الأقل تقدما، بل إن التوسع الأوربي الاقتصادي والنظام السياسي حول العالم هما اللذان خلقا عالم اليوم الذي يتسم باللامساواة ويدفع نحو مزيد من التهميش، وقد ساهم النظام الاقتصادي الدولي الراهن الذي انتشر خلال الثمانينيات والتسعينيات - والذي يدعوه البعض بعصر العولمة- في تفاقم حالة اللامساواة (هاليداي، 2002، ص. 122).

ثم إن هذا الوضع لا يقتصر على الدول النامية، حيث أن ظروف الحياة الفقيرة وازدياد حالات اللامساواة تظهر أيضا في العالم الغربي نتيجة سياسات التحرر الاقتصادي، وقد ركزت العلاقات الدولية تقليديا على القضايا المتصلة بالصراع بين الدول، وأهملت التحديات الأقل إثارة التي يواجه بها وجود التخلف العالمي رفاه البشرية، وتشير إحصائيات السنتين الأوليين من ثمانينيات القرن الماضي أنه توفي عدد من الناس جراء الجوع أكثر من الذين قتلوا بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأن عدد الأشخاص الذين ماتوا في هذه الفترة كل يومين جراء الجوع كان يعادل عدد الوفيات الناجمة عن إسقاط القنبلة الذرية على هيروشيما في سنة 1945، وفي منتصف التسعينيات فإنه من المعتقد أن عدد الذين يموتون سنويا من الجوع يفوقون ذلك أيضا (توماس، 1997، ص. 934).

إن الإحصائيات المخيفة عن الجوع والفقر العالميين تشير بوضوح إلى الحاجة الماسة إلى المزيد من الاستقصاء من قبل المهتمين بالرفاه البشري، ويجب عدم تحاشي ضرورة مواجهة أزمة اللامساواة الممثلة في التخلف والفقر العالمي والضغوط السكانية والتدهور الطائش للبيئة، فهذه ليست بالأزمة التي تستجيب للغوث الطارئ أو التدخل المتقطع في السياسة، وإنما تحتاج إلى عملية طويلة الأمد من التنمية الإنسانية المستدامة. ولقد اعتبرت البلدان المتقدمة الفقر شيئا خارجا عنها، وسمة من سمات العالم الثالث، وقد أعطت هذه النظر مبررا لها بأن تساعد العالم الثالث على التنمية بواسطة دمج هذا الأخير في السوق العالمي، غير أن معاناة الفقر في ازدياد لدى قطاعات كبيرة من سكان الشمال والجنوب معا، مما يجعل الفئات التقليدية أقل نفعا. وثمة نظرة بديلة ناقدة للفقر تضع مزيدا من التأكيد على عدم إمكان الوصول إلى الموارد المشتركة الخاضعة لتنظيم المجتمع، وعلى تآكل الروابط الاجتماعية والقيم الروحية (توماس،1997، ص ص.934-938).

ويمكن للدولة أن تتحمل مسؤولية معالجة اللامساواة والتهميش، فالسوق وحده لا يستطيع معالجة عدم الاستقرار الذي تعاظم في الآونة الأخيرة عبر الاتصالات السريعة، ويعتقد البعض أن السوق وحده يمكنه أن يوزع بالطريقة المثلى العادلة الموارد والاستثمارات والشغل ويسمح بامتلاك الفرد لمصيره، ولا شك أن الأساس العلمي الذي تستند إليه المقاييس الليبرالية الجديدة هو نموذج التوازن المستمد من الفيزياء الحديثة، أي الاعتقاد الخاطئ أن حركة الأسواق المالية تقود بذاتها إلى الاستقرار والتوازن، ولا تتطلب أي تدخل خارجي، كما لا تقوم على أي قيم أو مرجعية عقدية. فهذا الوهم هو الذي تتأسس عليه إحدى أخطر النزعات أصولية وانغلاقا دعاها عالم المال "سوروس" بـ "أصولية الأسواق" التي تنطلق من مقاربة ابستمولوجية زائفة مفادها تماثل قوانين الطبيعة وقوانين الأداء الاقتصادي والتسيير الاجتماعي (أباه،2001،ص.120).ومنه فإن الحفاظ على استقرار النظام الدولي والتأكد من أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المطبقة تستهدف التقليل من التفاوت بشكل كبير، يبقيان وظيفة الدولة بشكل جوهري. وتعتبر الدولة فاعل أساسي في استيعاب المخاطر الناجمة عن عدم المساواة والتهميش، وهذا لا ينطبق فقط على الدول القوية، بل أيضا على الدولة في المجتمعات النامية،وليس بمقدور التغيرات الاقتصادية وحدها معالجة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة. إذا تستدعي الضرورة دولا فاعلة وناجحة في نماذجها التنموية لمواجهة الانعكاسات السلبية للتغير الاقتصادي، والملاحظ أن العولمة المعاصرة تفرز عدم تكافؤ وتفاوت اقتصادي في أقاليم عدة من العالم، لكنها في نفس السياق تخلق في المجتمعات الفقيرة دولا ضعيفة وفاسدة تعزز مظاهر اللامساواة عبر تدوير المال وإعادته للدول الغنية، وعاجزة عن تطوير اقتصادياتها الخاصة (هاليداي، 2002، ص ص. 122-123).

2-3. الانعكاسات السياسية والأمنية

إن العالم الذي تسوده اللامساواة لن يصبح عالما مستقرا، فالضغوط للسيطرة على الموارد الطبيعية، والتنافس على الأفضليات، فضلا عن الضغوط المرتبطة بتدفقات الهجرة، تنتج مجتمعة عن ظاهرة اللامساواة. ومن الممكن أن المجتمعات الغنية قد تحارب بعضها بعضا، لكن احتمالات الحرب بينها تظل بالتأكيد أقل من تلك التي تسود بين مجتمعات الدول الفقيرة والمهمشة. وفيما يتعلق بالإدراك العام للناس في الدول النامية فإنه ينظر للعولمة كمشروع للهيمنة يدار عن بعد بواسطة الدول الغنية والقوية بهدف إخضاع غالبية دول العالم الضعيفة والفقيرة واستغلالها (هاليداي، 2002، ص. 124).

واحتاجت بعض الدول النامية في بنائها للدولة إلى إجراء تسويات قبلية وطائفية عديدة حتى تستقر على كيان سياسي متوافق عليه من قبل مجموع العصبيات، مثلما صُمَّم النظام السياسي فيها ليتجاوب مع هذه التركيبة، وليُعبر عن مستوى التوازن القبلي والطائفي، فنشأ ذلك النظام واستقر مُجسدا مصالح

المشايخ والزعماء والإكليروس الطائفي، ومجندا جمهور عصبيته للدفاع المقدس عن تلك المصالح. وإن استمرار اشتغال الدولة بنفس الآليات في التكوين والممارسة، يهدد بإعادة إنتاج أسباب الإخفاق السياسي وتجديد شروط النزاع الأهلي، ومن المُسلم به أن الدولة العصبوية التي تكرس التهميش واللامساواة مُعرضة للانهيار والانشقاق غداة كل امتحان أهلي دموي، فالدولة المتطيفة سياسيا ليست دولة الأمة حتى ولو كانت سلطتها وقوانينها سارية على مجموع الإقليم الوطني، وهي التي يدعوها المتخصصون في اللغة النظرية للفكر السياسي الحديث بـ"ما قبل الدولة" (الأنصاري وآخرون، 2001، ص ص. 57-58).

وتثبت أساليب تعامل أنظمة الدول النامية مع قضية الأقليات مزيدا من تدعيم مشهد التفكك في بناءات المجتمع، فالأنظمة العربية مثلا بـ ُغية ضمان استمرارها في الحكم تلجأ إلى وسائل الإبعاد والتهميش للأقليات، ومنعها من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. ولبلوغ نفس الغاية، اتبعت أساليب تسلطية متنوعة تتباين بين الشدة واللّين، ولكنها في العموم أساليب قسرية مثل الاستيعاب والدمج الإكراهي عن طريق استخدام العنف المادي للقضاء على حركات التمرد، والقيام بملاحقة واغتيال الشخصيات القيادية المعارضة، وتهجير أبناء الأقليات وتوطينهم في مناطق أخرى منعا للتركيز السكاني. والأسوأ أنها تعمل على خلق الصراع والتناحر بين أبناء الأقليات بهدف شق الصفوف وتفتيت الجبهة الداخلية لحركة الأقليات، وإضعاف قدرتها على مجابهة النظام بواسطة تقريب بعض الشخصيات والأحزاب المؤيدة للنظام، وخصّها بالامتيازات والظهور بها كممثل شرعي ووحيد للأقلية، مقابل ضرب وقمع العناصر الأخرى المناوئة للنظام (العزاوي، 2003، ص. 76).

وعلى صعيد آخر، كانت القوى الخارجية تتهيأ لاستغلال أعمال العنف، بل إن لها في غالب الأحيان يدا في تحريكها،فهي كثيرا ما وظفت مشاكل التنمية والأقليات في تفجير صراعات جانبية تُضعف استجابة المجتمع للتحديات التي تفرزها التناقضات القومية والطبقية. ويعتقد بعض القوميين أن الاضطرابات الطائفية في المنطقة العربية ليست مقطوعة الصلة بدوائر صهيونية واستعمارية غايتها التحريض على الفتن والانقسامات الطائفية، إلى حد لم تعد فيه المعضلة الطائفية في الداخل مجرد ظاهرة دينية، وإنما تحولت إلى مشكلة اجتماعية وقومية، وفي الخارج ارتقى طموح التحالف الامبريالي-الصهيوني من مسعى استغلال قضية الأقليات في زعزعة النسيج المجتمعي العربي إلى محاولة توظيف المعضلة إلى إستراتيجية تفتيت وتجزئة المجتمعات العربية. وعند الجابري لن يكون لعبارة الأقليات معنى إلا إذا نشأت دولة عربية واحدة عن مجموع الوطن العربي، ويضع ظاهرة (لا مشكلة) الأقليات في إطار التعددية الإثنية والدينية واللغوية، ويربطها بقضية الديمقراطية لا بقضية عروبة/إسلام (المناعي،2008، ص ص.349-353).

إن ما نشهده بوضوح في الحالات المتفاقمة حاليا في المشرق العربي، هو دليل على انتشار مظاهر التهميش اللامساواة بسبب فشل المسار التنموي، وهو ربما بداية اندثار المشروع الجماعي الذي يشد لحمة السكان على تناقضاتهم واختلافاتهم في الثقافة والعرق، فيتحول المعترك السياسي إلى ساحة وغى تحكمها هواجس الهوية بمعناها الضيق والإقصائي. وهكذا، تنعدم الرغبة في العيش المشترك، ويظهر ميل محموم إلى ملاءمة الانتماء السياسي مع الانتساب الفرعي الضيق (المناعي، 2008، ص 362)، كما يبدو جليا من احتمالات تفكك الدولة الوطنية في العراق وسوريا واليمن التي فقدت شرعيتها جرّاء عجزها عن تحقيق غاياتها التنموية وطموحها التأليفي الاندماجي.

الخاتمة:

رغم الإنجازات التنموية التي شهدها العالم بالاستناد إلى معايير التنمية بمقاربتها التقليدية السائدة، إلا أن الواقع يبين أن النمو الاقتصادي لم يحقق المساواة والنقلة التنموية المنشودة، ومنه فإن تعميق حالة اللامساواة والتهميش يساهم في إضعاف القدرات البشرية اللازمة لتحقيق شروط الحياة الكريمة، وهي تحد من الفرص وتفرض قيودا على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وحين تستمر أوجه اللامساواة في السياقات المحلية والعالمية لفترات طويلة، فإن المهمشين والمقصيين بطريقة منهجية من منافع التنمية سوف ينتفضون وربما يقاومون بعنف نمط التقدم الذي لم يستفيدوا منه، لأنه ببساطة يعكس برامج تنموية مشوهة تزيد من اتساع الفجوة بين الغني والفقير.

وعلى المستوى المحلي، يجب أن تتحمل الدول الوطنية النامية مسؤوليتها للتقليل من معاناة شعوبها ومجابهة المخاطر والتهديدات الناجمة عن الانتشار الواسع لظاهرة اللامساواة. ويتم ذلك عن طريق تحقيق كينونتها الخاصة طبقا للشروط التاريخية والجغرافية، وتجسيد عوامل وجودها الزمنية والنفسية، ومجابهة المشكلات الاجتماعية الداخلية ذات الطابع السياسي والاقتصادي لخلق وضع يسمح بالتكيف ومسايرة تطور النظام الدولي.

أما على المستوى العالمي، تعتقد الدول النامية أن الأسس التي يقوم عليه النظام الدولي المعاصر غير متسقة مع أهدافها التنموية، وفي الشق الاقتصادي خاصة تطالب بضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يساعد في بناء نموذج تنموي يحقق التوازن بين المصالح التي تقتضيها البيئة المحلية والعالمية. ومن أهم الركائز التي ينبغي لهذا النظام أن يستند عليها هي ضرورة إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية وخصوصا تجارة المواد الأولية، ومعالجة مشكلة الغذاء والأمن، وتفعيل دور النظام النقدي العالمي في تمويل التنمية الدولية، بالإضافة إلى مراجعة سياسات التصنيع وانتقال التكنولوجيا، وتنظيم الرقابة على الشركات المتعددة الجنسيات، وكذا تنشيط التعاون بين الدول النامية.وأخيرا، إن المستوى

التنظيري يكشف عن فجوات معرفية ومنهجية وتفسيرية كثيرة، حيث أن النقاش حول العلاقة بين التنمية واللامساواة يستدعي تطوير نظريات خاصة تراعي خصوصيات الدول النامية والحق في التمايز، لذا من الأفضل تجنب استيراد الأطروحات النظرية الأجنبية ومحاولة تبنيها بحذافيرها،لأنها تتضمن أحكاما عامة وربما قناعات ايدولوجية لا تنطبق في كل الأحوال على واقع الجنوب.

قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

- أباه، السيد ولد.(2001). اتجاهات العولمة، إشكالات الألفية الجديدة. الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي.

- إلياسون، يان. (2016). "انعدام المساواة يحول دون تحقيق أهداف التنمية".
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=25803.(accessed April 10, 2016).

- أمين،سمير.(2004). "جيوسياسية الامبريالية المعاصرة". مجلة المستقبل العربي، العدد ماي 303.

- الأنصاري،محمد جابر وآخرون.(2001).النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- توماس، كارولين، وريدر، ملفن. (2004)."التنمية وعدم المساواة". في: وايت، برايان وآخرون (محررون)، قضايا في السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

- توماس، كارولين.(1997)."الفقر،التنمية، الجوع". في: بيليس، جون، وسميث، ستيف (محرران)، عولمة السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

- جندلي، عبد الناصر.(2007). التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التكوينية والنظريات التفسيرية.الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

- حداد،توفيق.(2012)."الليبرالية الجديدة والتنمية الفلسطينية، تقييم وبدائل". سلسلة أوراق عمل تنموية، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

- دراسة بعنوان:"الليبرالية...من الاقتصاد إلى السياسة".(2016) .
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/8/27/36/(accessed April 02, 2016).

- شلبي، محمد.(2002).المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم،المناهج،الاقترابات، والأدوات. الجزائر: دار هومه.

- عبد الجليل،هويدي.(2014)."العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد ديسمبر 09.

- العزاوي،دهام محمد دهام. (2003). الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- علي، رعد عبد الجليل.(2002).التنمية السياسية، مدخل للتغيير. بنغازي: دار الكتب الوطنية.

- فرج، أنور محمد.(2007).نظرية الواقعية في العلاقات الدولية،دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة.السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.

- المغيربي، محمد زاهي بشير.(1988). قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.

- المناعي، الطاهر. (2008). الخطاب العربي المعاصر من خلال أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية 1975-1990. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- نور، مأمون أحمد محمد.(1433هـ/2013م). "التنمية المستدامة". مجلة الأمن والحياة، العدد جمادى الآخرة 361.

- هاليداي، فريد.(2002).الكونية المتجذرة لا العولمة المترددة. بيروت: دار الساقي وكامبردج بوك ريفيوز.

- هرميه،غي وآخرون.(2005). معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية. ترجمة: اللمع، هيثم. ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- يونس،عبد الزهرة فيصل.(2002). مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة.الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

- باللغة الأجنبية

- Battistella, Dario. (2009). Théories Des Relations Internationales. 3e Edition , Paris : Presses De Sciences Po.

- Braumoeller, Bear F. (1997). "Deadly Doves : Liberal Nationalism And The Democratic Peace In The Soviet Successor States" . International Studies Quarterly , 41.

- Doyle, Michael W. (2008). "Liberalism And Foreign Policy". In : Smith, Steve And Others (Eds). (2008). Foreign Policy: Theories , Actors , Cases. New York: Oxford University press.

- Galtung, Johan. (1969). "The Social Sciences, An Essay On Polarization And Integration". In: Knorr, Klaus, and Rosenau, James N. Contending Approaches To International Politics. New Jersey : Princeton University Press.

———, ———. (2006). "A Structural Theory Of Imperialism". In: Littel, Richard, and Smith, Michael (Eds) , Perspectives On World Politics , 3rd Edition, London And New York : Routledge.

- Walker, Thomas C. (2008). "Tow Faces Of Liberalism : Kant, Paine, And The Question Of Intervention". International Studies Quarterly, 52.

- Webber, Mark,and Smith, Michael (Eds). (2002). Foreign Policy In A Transformed World. Malaysia: Prentice Hall.

- Weede, Erich, and TiefenBach, Horst. (1981). "Three Dependency Explanations Of Economic Growth : A Critical Evaluation". European Journal Of Political Research, 9.